مفوضية حقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان ودول الخليج:
الإجراءات المتخذة منذ عام 2011[1]

1. الاتصالات..... 3
2. البيانات الصحفية..... 7
3. التقارير السنوية للإجراءات الخاصة..... 8
4.الوجود الميداني والبعثات..... 11
زيارات البلدان
5. الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات..... 15
6. مجلس حقوق الإنسان..... 17
الدول المعنية
7. الاستعراض الدوري الشامل..... 21
البلدان التي تقدم التوصيات
8. الخلاصة..... 27
9. التوصيات..... 27

[1] الكاتب: السنيد نولان، المحررين: سيلفيا كاتيريني، ليزا أوهيجينس، مساهم: جيريمي سميث

قائمة الاختصارات:

BICI - اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق

CAT- لجنة مناهضة التعذيب

CEDAW - اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

CERD- لجنة القضاء على التمييز العنصري

CRC - لجنة حقوق الطفل

SESCR - اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

DAW - التمييز ضد المرأة

FoAA- حرية التجمع وتكوين الجمعيات

Freedex - حرية الرأي والتعبير

HRC - مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة

HRD - المدافعين عن حقوق الإنسان

IJL - المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين

NGO- المنظمات غير الحكومية

NHRI - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

OHCHR - مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان

SR - المقرر الخاص

Sumex - خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي

UA - نداء عاجل

UPR - الاستعراض الدوري الشامل

VAW- العنف ضد المرأة

WGAD - الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي

WGEID- الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري أو غير الطوعي

إن هذه الدراسة التي أجريت في شهر نيسان عام 2014، تعتبر تحليلا للإجراءات المتخذة من آليات الأمم المتحدة منذ عام 2011 بالنسبة إلى ستة من دول الخليج وهي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وتضمنت الإجراءات التي تم فحصها مجموعة من الرسائل التي أرسلت إلى حكومات هذه الدول، إصدار البيانات الصحفية، ذكر دول الخليج في التقارير السنوية للإجراءات الخاصة، زيارات الدول والتواجد الميداني لمفوضية حقوق الإنسان، والإجراءات التي اتخذتها الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات والنقاشات في مجلس حقوق الإنسان .

وكشف هذا التحليل بأن الإجراءات المتخذة وعلى الرغم من قوتها فيما يتعلق بالبحرين، إلا أنها لم تكن مكثفة كما يجب مقارنةً مع الحالات الخطيرة لحقوق الإنسان في هذه البلدان. وتهدف هذه الدراسة إلى ايجاد استراتيجية في مجال الدعوة والمناصرة من أجل زيادة عدد الإجراءات المتخذة من قبل آليات الأمم المتحدة وفحص البيانات الصادرة من الدول المعنية في مجلس حقوق الإنسان، والتوصيات المقدمة إلى دول الخليج خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل.

1) الإتصالات[2]

منذ بداية عام 2011، **أرسلت الإجراءات الخاصة 42 رسالة إلى البحرين، 34 رسالة إلى المملكة العربية السعودية، 25 لدولة الإمارات العربية المتحدة، أربعة إلى الكويت، ستة لسلطنة عمان وستة إلى قطر**. وكان المقرر الخاص بحرية الرأي والتعبير رائداً في إرسال هذه الرسائل بالإنضمام إلى 66 رسالة، يليه الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية أو المهينة، بـ 63 و 65 رسالة على التوالي. كما أن المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان انضم أيضا في العديد من الاتصالات، بعد أن أرسل 61 رسالة. إن هذا الوضع شاذاً بشكل طفيف، بحيث أن يرسل المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان عادة معظم البلاغات. إنه أمر غير مستغرب بأن يرسل أو ينضم المقرر الخاص بحرية التجمع وتكوين الجمعيات 38 رسالة، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين 35 رسالة، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام الخارج عن القضاء أو بالإجراءات الموجزة أو التعسفية 17 رسالة، والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري (اللاطوعي) 12 رسالة، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية الدين 10 رسائل، والمقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة 10 رسائل، والمقرر الخاص المعني بالحق في الصحة 7 رسائل، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب

[2] التفاصيل الكاملة للرسائل الموجهة، فضلا عن ردودها في الملحق 1

7 رسائل. فيما لم يرسل المقرر الخاص بالمهاجرين سوى خمسة رسائل (اثنتين إلى المملكة العربية السعودية، واحدة لدولة الإمارات العربية المتحدة واثنتين إلى قطر). وبالمثل، أرسلت الأقليات رسالتين فقط خلال هذه السنوات الثلاث إلى الكويت. في الواقع أن عدد الرسائل المنخفضة التي بعث من قبل العنف ضد المرأة (ثمانية) ومن قبل المقرر الخاص بالتمييز ضد المرأة (ثلاثة) هي أيضا مدعاة للقلق.

ما بين شهر كانون الأول 2013 وتموز عام 2014، أرسلت الإجراءات الخاصة أربع رسائل إلى حكومة **البحرين**. وفي عام 2013، أرسلت الإجراءات الخاصة ثمانية رسائل؛ ستة منها كانت نداءات عاجلة، ورسالتين من الادعاء، وتم الرد عليها جميعها. انضم المقرر الخاص بالحق في التجمع وتكوين الجمعيات إلى جميع الاتصالات ثمانية، فيما انضم كل من المقرر الخاص بحقوق الإنسان والمقرر الخاص بالتعذيب إلى سبعة منها، وانضم المقرر الخاص بحرية التعبير إلى ستة، والمقرر الخاص بالإعتقال التعسفي إلى أربعة، والمقرر الخاص المعني باستقلال المحامين والقضاء إلى إثنين، وكل من الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري أو الغير طوعي، والإرهاب والعنف ضد المرأة والتمييز ضد المرأة انضموا كل رسالة واحد لكل منهما. في عام 2012، تلقت البحرين 12 رسالة من الإجراءات الخاصة، اثنتان منها كانت رسائل الادعاء. وردت على إحدى عشرة رسالة من هذه الرسائل، وأحيانا ردت على نفس الرسالة عدة مرات. وانضمت كل الإجراءات الخاص بحرية التجمع وتكوين الجمعيات وحرية الرأي والتعبير إلى تسعة من هذه الرسائل. فيما انضمت الإجراءات الخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان إلى ثمانية. كما انضم المقرر الخاص بالتعذيب إلى الخمسة؛ والمقرر الخاص بالإعتقال التعسفي إلى أربعة، والمقرر الخاص المعني بالحق في الصحة إلى ثلاثة، وكل من المقرر الخاص المعني باستقلال المحامين والقضاء والعنف ضد المرأة والدين والمقرر الخاص المعني بالإجراءات الخارجة عن نطاق القضاء أو الإجراءات الموجزة أو الإعدام التعسفي إلى رسالة واحدة لكل منهما. أرسلت الإجراءات الخاصة 18 رسالة إلى البحرين في عام 2011، 14 منها كانت نداءات عاجلة. و تلقت ردودا على 100٪ من هذه الرسائل، وأحيانا عدة ردود لنفس الرسالة. انضم Freedex إلى أحد عشر رسالة؛ وHRD والتعذيب إلى ثمانية. WGAD، IJL وFoAA إلى خمسة؛ الدين و Sumex و WGEID إلى ثلاثة؛ الصحة إلى اثنين؛ الإرهاب والعنف ضد المرأة والتعليم والصحة إلى رسالة واحدة لكل منهما. تجدر الإشارة إلى أن الردود التي تلقتها الإجراءات الخاصة من البحرين، والتي عادة ما تكون كبيرة جدا، إلا أنه لا يمكن اعتبارها دقيقة تماما. وهو ما يوحي بأن البحرين وعلى مستوى ما، على وعي لتأثير الإجراءات الخاصة وحريصة على الحفاظ على سمعتها الدولية .

تلقت **المملكة العربية السعودية** أربعة بلاغات في الفترة بين كانون الأول 2013 و حزيران 2014. وفي عام 2013 تلقت تسعة رسائل، ستة منها كانت نداءات عاجلة، وردت على ثلاثة منها. وقام WGAD بأرسال سبعة منها، والتعذيب ستة، HRD وFoAA و IJL خمسة، Sumex أربعة، الإرهاب إثنين،

وكل من المهاجرين، والعنف ضد المرأة والتمييز ضد المرأة انضم إلى رسالة واحدة.
في عام 2012، أرسلت ثلاثة عشر رسالة إلى المملكة العربية السعودية، واحدة منها فقط كانت رسالة ادعاء، وقامت المملكة بالرد على ستة منها. وانضم WGAD إلى عشرة من هذه الرسائل، FREEDEXوHRD و IJL إلى سبعة، والتعذيب إلى ستة التعذيب، Sumex وFoAA إلى خمسة؛ الدين إلى أربعة؛ العنف ضد المرأة والمهاجرون إلى إثنتين، والإرهاب والأقليات والعنصرية إلى رسالة واحدة لكل منهم. وأرسلت الإجراءات الخاصة ثمانية بلاغات في عام 2011، ستة منها نداءات عاجلة، وتلقت ردين عليها. من هذه البلاغات الثمانية، سبعة تم إرسالها بواسطة WGAD، و6 من قبل Freedex، خمسة من HRD، وأربعة من التعذيب؛ وثلاثة من IJL وواحدة من كل من الدين، WGEID، الإرهاب و Sumex. إن السعودية توظف سياسة الإنكار في ردودها على الإجراءات الخاصة، والردود بطريقة لجنة مؤقتة مما ينم عن ازدرائها للهيئة.

من كانون الأول 2013 حتى حزيران 2014، تلقت **دولة الإمارات العربية** المتحدة ثلاث رسائل. في عام 2013 تلقت ستة، واحدة منها رسالة ادعاء، وردت على اثنتين فقط. أرسل التعذيب خمسة من هذه الرسائل، وأرسل كل من IJL و FREEDEX وFoAA وHRD أربعة، وWGAD أرسل ثلاثة، فيما أرسل كل من الصحة والمهاجرون رسالة واحدة لكل منهما. في عام 2012، تلقت دولة الإمارات ثمانية اتصالات ولم ترد على أية رسالة، حيث كانت سبعة منها نداءات عاجلة. انضم Freedex إلى سبعة، وHRD إلى ستة، والتعسفي إلى أربعة، وFoAA إلى ثلاثة، وIJL وWGEID إلى اثنتين، والتعذيب إلى واحدة. كما تم إرسال ثمانية رسائل في عام 2011، واحدة من بينها كانت رسالة ادعاء. ولم يتم الرد على أي منها. وقام WGAD بإرسال سبعة، والتعذيب ستة، وFreedex خمسة، وHRD ثلاثة، وكل من IJL وWGEID والإرهاب اثنتين كل منهما. كما هو الحال مع المملكة العربية السعودية، فإن حقيقة رد الإمارات العربية المتحدة على عدد قليل جدا من الرسائل تبين عدم الرغبة في التعاون الكامل مع الإجراءات الخاصة.

بالنسبة **للكويت**، فلم يتم إرسال أي بلاغ منذ كانون الثاني 2013. في عام 2012، تم إرسال رسالتين، واحدة منها تتعلق بالاحتجاج السلمي من قبل شعب البدون، وتم الرد على واحدة منهما. وانضمت FoAA إلى الرسالتين فيما انضم كل من FREEDEX و HRD والأقليات إلى واحدة. كما تم إرسال رسالتين في عام 2011، انضم إليهما كل من WGAD والتعذيب، وWGEID، و FREEDEX، والإرهاب والنفايات السامة. ولم يتم الرد على أية منها.

لقد أرسلت الإجراءات الخاصة ثلاثة بلاغات إلى **عمان** في الفترة ما بين كانون الاول 2013 و حزيران

2014. ولكن في المقابل ارسلت الإجراءات الخاصة في عام 2013 رسالة واحدة فقط، حيث تلقت ردين عليها. تم إرسالها من قبل WGAD، FoAA ، HRD ، Freedex. وفي عام 2012، تلقت عمان بلاغين وردت عليهما. وانضم إلى كليهما WGAD، FoAA، HRD، و Freedex. في حين انضمت IJL إلى واحد. كما تم إرسال بلاغ واحد في عام 2011، من قبل WGAD، Freedex، Sumex والتعذيب. وتم تلقي رد واحد عليه. ان مضمون الردود يشير إلى أن عمان، مثل البحرين، مهتمة بإسكات الانتقادات الدولية للنظام .

أما قطر فقد تلقت أربعة بلاغات منذ عام 2011، و ارسلت ردوداً جوهرية على جميع الرسائل. وكان من بينها نداءً عاجلا أرسل بواسطة Freedex، التعذيب وHRD في 2013؛ وفي عام 2012 أرسلت الثقافة Freedex وIJL رسالة ادعاء. وفي عام 2011 أرسلت WGAD، Freedex، HRD والتعذيب نداء عاجلا .

إن الملاحظات الخاصة بالاتصالات الصادرة عن ولايات HRD، FoAA، Sumex مذكورة في الملحق 2. وهناك مناقشة شاملة للبلاغات والردود، على أية حال، في حين أن المقررين الخاصين فقط هم من يستطيعون التعليق على الرسائل المرسلة، فإن هناك تحيز كبير للبحرين والمملكة العربية السعودية في هذا الملف أيضاً.

يجدر الأخذ بعين الاعتبار أن الإجراءات الخاصة يمكن أن ترد فقط على هذه المعلومات التي تتلقاها، وعليها دائما التأكد من أن المعلومات جديرة بالثقة. إن الإحصاءات حول الإجراءات التي اتخذتها المفوضية تعكس إلى حد ما الإجراءات التي وجهت اليها من قبل مركز الخليج لحقوق الإنسان (GCHR)؛ التي أرسلت العدد التالي من الحالات بين عامي 2011 و 2014: البحرين 93، المملكة العربية السعودية 67، الإمارات 60، الكويت 40 وعمان 31 وقطر 14. إن هذه أخبار جيدة لـ GCHR لأنها ذلك يعني بأن الإجراءات الخاصة تتفاعل مع هذه القضايا والحالات، وبأنها تعتبر بأن المعلومات الصادرة من GCHR هي معلومات موثوق بها (على افتراض بأن المفوضية اتخذت إجراءات لعدد كبير من القضايا التي قدمت إليها من قبل GCHR). في الواقع فإن GCHR تقدم بحالات كانت مفيد جدا لمفوضية حقوق الإنسان .

إذاً كيف يمكن للمجتمع المدني إقناع المفوضية باتخاذ المزيد من العمل، وبطريقة أكثر توازنا؟ إن العديد من الولايات داخل المفوضية لديها شرط يتطلب موافقة أي شخص ليتم ذكره في الرسالة للحكومة. عندما لا تتلقى هذه الموافقة، فإنه يمكن اتخاذ التدابير الوقائية، كما يمكن إرسال بلاغ على أي حال. ومع ذلك،

فمع عدم وجود معلومات وشيكة فيما يتعلق بالموافقة أو عدم وجودها، فإن ذلك يمكن أن يتسبب في تأخير لا لزوم له، لدرجة إمكانية عدم إرسال البلاغ.

من المستحسن بأن يسرع المجتمع المدني العملية بالإشارة في الرسالة المقدمة إلى الإجراءات الخاصة إذا ما كان الشخص او الأشخاص المقدمين للطلب موافقين على وضع أسماءهم أم لا، في موضوع النداء، خاصةً في حالة المدافعين عن حقوق الإنسان. علاوة على ذلك، فإنه من خلال الالتزام بالمتطلبات المنصوص عليها في كل ولاية على موقعها على الانترنت فيما يتعلق بالمعلومات الواجب تقديمها، تزيد احتمالية اتخاذ المزيد من الإجراءات في الوقت المناسب .

إن قضية واحدة تواجه المفوضية هي بطبيعة الحال افتقارها إلى الموارد، بما فيها الموارد البشرية. فإن العديد من ولايات تعمل بأسعار أقل من قدرتها، وأي ولاية تعمل وفق قدرتها تكون استثناءً. وأحد هذه الاستثناءات هي HRD التي لديها القدرة للاجتماع مع المدافعين شخصيا إذا كانوا في جنيف، كما تفعل أيضاً ولايات Freedex و FoAA. إذا كان المجتمع المدني لا يفعل ذلك ، فإنه يجب عليه محاولة ترتيب لقاءات مع ممثلين الولايات، خاصة إذا كانوا من البلدان التي اتخذت فيها إجراءات قليلة لغاية الآن. إن وجود معلومات جديرة بالثقة حول هذه البلدان هي قليلة في كثير من الأحيان على الأرض، وبطبيعة الحال فإن العنصر البشري في هذا النوع من الاجتماعات هام جداً. في الواقع، فإن زراعة العلاقات بين موظفي المفوضية وموظفي المجتمع المدني يعتبر أمراً في غاية الأهمية.

فمن المفضل إرسال المعلومات إلى جميع الإجراءات الخاصة وآليات للأمم المتحدة بالإنجليزية إن أمكن ذلك. إن لغات عمل المفوضية هي الإنجليزية، الفرنسية، والإسبانية؛ وهناك قدرة ضئيلة جدا للتعامل مع وصول هذه المعلومات بلغات أخرى. بعض الحكومات (النرويج، جمهورية كوريا) ترسل موظفين فنيين مبتدئين إلى المفوضية. فإنه يكون من المفيد الضغط على الحكومات لإرسال موظفين مبتدئين ناطقين باللغة العربية من أجل زيادة القدرة على العمل في تلك اللغة. في الواقع، يمكن أن يكون الضغط من أجل إرسال المزيد من الموظفين المبتدئين أمراً يستحق ممارسته من أجل زيادة القدرة الشاملة للمفوضية.

2. **البيانات الصحفية[3]**

ما بين 1 كانون الثاني 2011 و 8 حزيران 2014، تم إصدار 84 بياناً صحفياً حول دول الخليج. 33 حول البحرين، 16 حول الكويت، 12 حول المملكة العربية السعودية، 9 حول دولة الإمارات العربية

[3] تفاصيل وروابط البيانات الصحفية الوارد في الملحق 3

المتحدة، 3 حول سلطنة عمان، و2 حول قطر. هناك تباين واضح ، يعكس التركيز الكلي على البحرين وعدم اتخاذ الإجراءات على عمان.

بالإضافة إلى ذلك، أصدرت آليات حقوق الإنسان العديد من البيانات الصحفية الـ "خارجة عن المألوف"[4] حول البحرين. العدد الكبير نسبيا بين البيانات الصحفية حول الكويت، على سبيل المثال، ويرجع ذلك إلى حقيقة أنها موقعة على اتفاقيات أكثر، وبناء على ذلك تخضع لمراجعات أكثر من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والتي تصدر البيانات الصحفية حول ذلك. واحد فقط من البيانات الصحفية 16 حول الكويت هو "خارج عن المألوف". فيما لم يعتبر أي من البيانات الصحفية التسعة حول الإمارات العربية المتحدة "خارج عن المألوف". وفي الوقت نفسه، فإن الغالبية العظمى من هؤلاء في البحرين (26) هي بيانات "خارجة عن المألوف". إن المملكة العربية السعودية والبحرين كانتا موضوعا لعدد من النشرات الصحفية حول سياق الانتقام، التي هي أيضا انعكاس أيضاً للوضع في مجلس حقوق الإنسان. وبالنظر إلى أن الأمم المتحدة تولي اهتماما خاصا لحالات الانتقام، فيمكن أن تشير الإحصاءات بأن المعلومات حول الانتقام في عمان وقطر والكويت لم تكن تصل إلى مفوضية حقوق الإنسان،لأن احتمال عدم وجود حالات انتقام في هذه البلدان هو أمر غير وارد.

في ضوء ندرة واضحة من البيانات الصحفية عن حالات الانتقام على وجه الخصوص، فيما يتعلق بعمان وقطر والكويت، فمن المستحسن أن يقوم المجتمع المدني بتوفير المزيد من المعلومات للمكلفين بالولايات في هذه البلدان وعن وحالة وقضايا حقوق الإنسان.

3. التقارير السنوية للإجراءات الخاصة[5]

إن التقارير السنوية للإجراءات الخاصة، هي نمط يستنسخ نفسه في أماكن أخرى لذا يمكن مراقبته. ليس من الشائع جدا بأن يقوم للمكلفين بالولايات ذكر دولا معينة في تقاريرهم، ولكنهم يفعلون ذلك في بعض المناسبات[6]. أن هذه التحليلات وجدت بأن الاستثناءات وجدت للبحرين، أما بلدان الخليج الأخرى تلقت اهتماما قليل في التقارير السنوية. ستناقش التقارير السنوية للمقررين الخاصين من قبل مجموعات العمل، كما لديهم منهجيات مختلفة لإعداد التقارير .

منذ عام 2011، ذكرت **البحرين** على الأقل 14 مرة من قبل المكلفين بالولايات في تقاريرهم السنوية. في

---

[4] البيانات الصحفية حول حالات أو قضايا محددة، وليس بشأن استعراضات دورية أو الزيارات القادمة..الخ

5 تفاصيل ذكر الإجراءات الخاصة لدول الخليج في الملحق4

6 يتم ذكر الدول أيضاً عند قيامها بالرد على الاستبيانات. بالمناسبة، البحرين هي الدولة التي ردت بشكل أكبر منذ عام 2011، وقد ردت قطر على اثنين من اصل 4، وقد أجابت الكويت والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان على واحد.

اثنين على الأقل من التقارير وفرت FoAA أمثلة ملموسة من انتهاكات الدولة. وذكّرت Sumex لمجلس حقوق الإنسان بأن الدستور البحريني لا يحمي صراحة الحق في الحياة، وسلطت الضوء أيضا على ملاذ الولاية في البيان صحفي؛ إن HRD والتعذيب على حد سواء ذكروا البحرين في سياق انتظار طلبات الزيارة. وقد أشارت Freedex إلى البحرين في سياق التجسس، وكذلك في إشارة بيان صحفي في أشارت له HRD وأشارت كذلك إلى وضع النساء المدافعات عن حقوق الإنسان. وقد ذكر أيضا Freedex البحرين في تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة.

لقد تم ذكر **المملكة العربية السعودية** خمس مرات، بخصوص انضمامها إلى البروتوكول الاختياري بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، الطلب المتميز للزيارة من قبل التعذيب، طلب زيارة المعلق من قبل HRD، إزاء عدم وجود حماية للحق في الحياة في دستورها، فضلا عن حالة فردية من قبل Sumex .

وذكرت الإجراءات الخاصة **دولة الإمارات العربية المتحدة** خمس مرات؛ من قبل Freedex بشأن رسالة كانت قد ارسلت إليها؛ من قبل المقرر الخاص حول الاتجار في سياق زيارة مكتملة للبلد؛ من قبل Sumex حول الحق في الحياة في الدستور، ومن قبل HRD فيما يتعلق بالنساء المدافعات عن حقوق الإنسان وطلب الزيارة المعلق.

في المقابل، تم ذكر **الكويت** فقط في ثلاثة مرات من قبل الإجراءات الخاصة في تقاريرها السنوية. حول تعزيز البنية التحتية العلمية من قبل المقرر الخاص المعني بالحقوق الثقافية، وإزاء عدم وجود حماية الحق في الحياة في الدستور من قبل Sumex . وآخرها كان تأكيد FoAA على قلق لجنة حقوق الإنسان بخصوص جريمة جديدة وهي "التشبه بالجنس الآخر ."

أشارت FoAA إلى الحكم على أحد عشر مدافعاً عن حقوق الإنسان في سلطنة **عمان** خلال عام 2012 في مجلس حقوق الإنسان السادس والعشرين. كما ذكرت Sumex عمان أيضا في سياق عدم وجود حماية للحق في الحياة، ولكن لم يتم ذكر عمان في أي من التقارير الأخرى.

أما **قطر** فقد ذكرت أربع مرات وهي: في سياق طلب الزيارة المعلقة من HRD، عدم وجود ضمانات للحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات من قبل Sumex ، ومرتين كمثال على الممارسات التعليمية الجيدة من قبل المقرر الخاص المعني بالتعليم .

وفي عام 2013، أصدرت WGAD أربعة آراء حول قضايا المملكة العربية السعودية، واحدة في حالة

بحرينية، وواحدة في حالة من الإمارات العربية المتحدة. وأرسلت أربعة نداءات عاجلة إلى البحرين، وندائين لعمان، وثمانية إلى المملكة العربية السعودية وخمسة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. وأكد الفريق العامل أيضا طلبات الزيارة للبحرين والمملكة العربية السعودية. ولوحظ نشر أربع آراء سعودية ، فضلا عن اثنين لقطر وواحد للإمارات.

وأرسلت WGAD في عام 2012 ستة نداءات عاجلة إلى المملكة العربية السعودية، وخمسة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وخمسة إلى البحرين وواحد إلى كل من الكويت وعمان وقطر. وأصدرت آراء حول ما لا يقل عن 14 حالة في المملكة العربية السعودية، وعن حالتين في دولة الإمارات وعن حالة واحدة لقطر. وطلبت أيضا زيارة كل من البحرين والمملكة العربية السعودية .

في عام 2011، ذكرت أنها قد أرسلت خمس نداءات عاجلة إلى البحرين، واثنين لدولة الإمارات العربية المتحدة وواحدة إلى كل من السعودية والكويت وقطر. ولم ترسل أي نداء إلى عمان. كما أصدرت رأي واحد حول قطر وآخر حول دولة الإمارات العربية المتحدة. وطلبت أيضا لزيارة المملكة العربية السعودية.

في نهاية عام 2012[7]، ذكرت WGEID حالة واحدة معلقة في كل من البحرين والكويت، وأربعة في المملكة العربية السعودية وخمسة في الإمارات. وقد أرسلت نداءين عاجلين جديدين لدولة الإمارات العربية المتحدة .

وفي عام 2012، ذكرت WGEID أنها استخدمت الإجراء العاجل لنقل المعلومات عن الحالات في كل من البحرين والإمارات العربية المتحدة. وقد أصدرت ثلاثة نداءات عاجلة إلى البحرين ونداء عاجل إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. وأوضحت أيضاً حالات من كل من البحرين والإمارات العربية المتحدة .

كما ذكرت WGEID في عام 2011 أنها تستخدم إجراءاتها العاجلة لتوصيل المعلومات الجديدة مرة واحدة لحكومة البحرين، ومرتين إلى المملكة العربية السعودية، وثلاث مرات إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد أصدرت أيضا نداءين عاجلين إلى البحرين وأوضحت قضية في المملكة العربية السعودية .

دعا الفريق العامل في البحرين والسعودية والإمارات والكويت للتوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري .

[7] التقرير السنوي لـ WGEID الذييتشير إلى عام 2013 غير متاح بعد، وللأسف لا تتضمن تقارير الدورات على معلومات مفيدة للتحليل

وبالتالي، يمكن أن نلاحظ في التقارير السنوية للإجراءات الخاصة التركيز القوي على البحرين، في حين هناك نقص بذكر عمان. وعلى ما يبدو أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تحظيان باهتمام من الإجراءات الخاصة؛ كما تحضى الكويت وقطر باهتمام أقل. أما WGAD فقد يعطي قدرا كبيرا من الاهتمام بالمملكة العربية السعودية و البحرين .

من المهم بأن يقوم المجتمع المدني، لا سيما في البلدان التي يتم ذكرها بشكل قليل في التقارير السنوية للإجراءات الخاصة ومجموعات العمل، بتوفير المعلومات ذات الصلة والمفصلة لهذه الآليات عن حالة حقوق الإنسان في البلدان لتسهيل وزيادة الإجراءات المتخذة.

4. الوجود الميداني والبعثات

أنشئ مكتب المفوضية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط في بيروت عام 2002. المكتب الإقليمي يغطي تسعة دول وهي: البحرين، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، وسوريا، والإمارات العربية المتحدة. ولا توجد مكاتب في دول الخليج .
وفقا لتقرير المفوضية لعام 2011 في مجال: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،

"في أيار 2011، تم التوصل إلى اتفاق على دمج نهج قائم على حقوق الإنسان في الاستراتيجية العربية لمكافحة الاتجار بالبشر كنتيجة للمشاورات الإقليمية حول حقوق الإنسان على أساس نهج مكافحة الاتجار بالبشر التي ينظمها المركز، بالتعاون مع المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر. وحضر المشاورة الإقليمية 70 مشاركا من عدد من البلدان أو الأراضي العربية، بما فيها مصر والأردن والكويت ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، قطر، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، السودان، الإمارات العربية المتحدة (الإمارات العربية المتحدة) واليمن . إن الاستراتيجية العربية لمكافحة الاتجار بالبشر تمثل مبادرة رسمية من قبل جامعة الدول العربية (LAS) لتعزيز التنفيذ الإقليمي لبروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر (المعروف أيضا باسم بروتوكول باليرمو). وتم تعديل مسودة سابقة للاستراتيجية لتشمل إشارات صريحة إلى المبادئ التوجيهية الموصى بها في مفوضية حقوق الإنسان والاتجار بالبشر. وتشير الاستراتيجية أيضا صراحة إلى المفوضية كشريك مهم في النضال من أجل مكافحة الاتجار. و نظم المركز ورشة عمل حول ذات الموضوع في كانون الاول ركزت على مبادئ المفوضية لعام 2012 الموصى بها والمبادئ التوجيهية المتعلقة بحقوق الإنسان

والاتجار بالبشر للمسؤولين عن إنفاذ القانون. وحضرها أعضاء من الكيانات الوطنية لمكافحةالاتجار بالبشر من 10 بلدان في المنطقة. وتم تنظيم ورشة العمل بالتعاون مع إدارة حقوق الإنسان في وزارة الداخلية في دولة الإمارات العربية المتحدة" . (p369)

إن الوثيقة نفسها تعلمنا بأن الاستراتيجية للبحرين، التي كانت تدمج حقوق الإنسان بدرجة قليلة، لم تتحقق بسبب الأحداث التي تشهدها البلاد. وكجزء من استراتيجية الدولة السعودية، أجرت المفوضية تدريبات بناءً على نهج حقوق الإنسان، والتي أيضا عملت على توعية موظفي الامم المتحدة على واقع قضية المشردين داخليا .(p367) .ولا توجد أي إشارة لاستراتيجيات لدول الخليج الأخرى في هذه الوثيقة.

في عام 2011، ذكرت المفوضة السامية بأن المفوضية وبالتعاون مع برنامج التدريب الدبلوماسية ومنتدى المهاجرين في آسيا، جلبت 25 مشاركا من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ معاً لحضور ورشة عمل رائدة
(A / HRC / 19/21). تم تدريب الزملاء المنحدرين من أصل أفريقي من الشرق الأوسط أيضا حول نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وقالت المفوضة أيضاً:

"تم إطلاق المبادئ والتوجيهات الموصى بها بشأن حقوق الإنسان والاتجار بالبشر المفوضية في جمهورية مولدوفا في تشرين الثاني وفي دولة الإمارات العربية المتحدة في كانون الاول. ونفذت أنشطة بناء القدرات على نهج قائم على الحقوق لمكافحة الاتجار في بيلاروسيا ودولة الإمارات العربية المتحدة لموظفي إنفاذ القانون من بلدان رابطة الدول المستقلة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على التوالي. وشاركت المفوضية في الملتقى الخليجي الأول لمكافحة الاتجار بالبشر، الذي عقد في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تم تقديم نهج قائم على حقوق الإنسان واعتماده من قبل المنتدى ووضع نهج للتصدي للاتجار بالأشخاص. وتم تنظيم الاجتماع التشاوري الإقليمي حول مكافحة الاتجار بالبشر في قطر بالتعاون بين المفوضية والمؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر، والذي يهدف إلى تعزيز تنفيذ المبادرة العربية لبناء القدرات الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر"

كما شاركت المفوضية في ورش عمل حول العدالة الانتقالية في الشرق الأوسط خلال عام 2011 .

وفي عام 2012، نظمت المفوضية اجتماعا مع المدافعات عن حقوق الإنسان من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمناقشة كيف يمكن للأمم المتحدة تقديم الدعم لهن في التحديات التي يواجهونها. وجنبا إلى جنب مع المقرر الخاص حول الحقيقة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة في تشرين الثاني عام 2012

شاركت المفوضية في تنظيم مشاورات بشأن العدالة الانتقالية في المنطقة .(A / HRC / 22/17) .وفي شهر كانون الأول عام 2012، ساهم صندوق التبرعات الاستعراض الدوري الشامل في بعثة تقييم مفوضية حقوق الإنسان إلى البحرين، بدعوة من الحكومة، لتحديد الاحتياجات ومجالات التعاون الممكنة بناء القدرات لتقديم المساعدة التقنية لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

واستضافت المفوضية موظفي "A" من المؤسسات الوطنية، بما في ذلك من قطر. كما وفرت أيضاً المشورة و / أو المساعدة حول تعزيز أو إنشاء مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في الكويت وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة. وقدمت المفوضية أيضاً المشورة القانونية حول مشاريع القوانين في الكويت وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة .(A / HRC / 20/9) . وفي عام 2013، "كرئيس الفريق العامل المعني بحماية حقوق الإنسان، أطلقت فرقة العمل المعنية بتنفيذ مكافحة الإرهاب التابعة للمفوضية، بالاشتراك مع مكتب فرقة العمل، مشروعاً رئيسياً في تدريب وبناء قدرات الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون لحقوق الإنسان حقوق وسيادة القانون ومنع الإرهاب، حيث غطى المشروع في عام 2013 منطقة الشرق الأوسط ومناطق شمال وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل" (فقرة 42 ، A/HRC/25/19).

هناك مجالا للدعوة من أجل عمل مكاتب في الخليج، وقد أعربت بلدان مثل المملكة المتحدة دعم لذلك في مجلس حقوق الانسان[8]. إن هذا الأمر من شأنه تسهيل وزيادة التواصل المباشر مع المجتمع المدني وللقضايا الأكثر إلحاحا في البلاد. فمن المستحسن أن يمارس المجتمع المدني في دول الخليج ضغطاً من أجل إنشاء مكاتب في بلدان الخليج .

زيارات البلدان

منذ عام 2011، *تمت فقط زيارتين مذكورتين في التقرير لدول الخليج*. حيث تمت زيارة دولة **الإمارات العربية المتحدة** من قبل **المقررة الخاصة بشأن الاتجار** من 11-17 نيسان 2012. وأثارت المقررة الخاصة مخاوف من انعدام الاتساق في الإطار الوطني بشأن الاتجار، فضلا عن عدم وجود استراتيجية وطنية، وهذا يعني أنه لا توجد مبادئ توجيهية واضحة أو معايير موحدة للتعامل مع هذه القضية. وكانت أيضا ممن يروا بأن الإمارات العربية المتحدة لم تعالج الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة، ولم تقم بجمع البيانات الكافية. ولم تحدد او تلاحق دولة الإمارات العربية المتحدة الحالات بما فيه الكفاية، كما لم تقدم الدعم الكافي للضحايا. وأوصت المقررة بأن تنخرط الحكومة مع المجتمع المدني، وخاصة الخبراء في المنطقة، حول هذه القضية.

[8] اقرأوا تصريحات الدول المرفقة في الملحقات

أوصت المقررة الخاصة بالتصديق على اتفاقية العمال المهاجرين، ومراجعة التشريعات الوطنية لجعلها تتماشى مع المعايير الدولية. وأوصت كذلك بأن تقوم الحكومة بجمع البيانات عن الاتجار، والتشاور مع الضحايا حيثما أمكن، و بناء القدرات لدى الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون من خلال التدريب، والتعاون بشكل غير رسمي مع دول أخرى بشأن هذه القضية ومقاضاة ومعاقبة مرتكبي هذه الجريمة، وحماية المهاجرين والعمال المحليين، وإنشاء خط ساخن للضحايا، وزيادة عدد وقدرة الملاجئ للضحايا بما في ذلك الضحايا الذكور وعدم معاقبتهم، وتعويض الضحايا. وعلاوة على ذلك، أوصت بإطلاق حملة توعية، وبالمزيد من التعاون مع المفوضية وزيادة تمويل وتعزيز ولاية اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

كما زار **المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين** دولة **الإمارات العربية المتحدة** في شباط عام 2014، لكن تقرير هذه الزيارة غير متوفر حالياً.

استقبلت **قطر** المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان **للمهاجرين** في الفترة ما بين 03-10 تشرين الثاني 2013. وأقر المقرر الخاص بأن حقيقة زيادة عدد المهاجرين في قطر عن عدد المواطنين القطريين يشكل تحديات خاصة، ومع ذلك، فقد لخص بأن ما تم عمله لا يكفي لحماية حقوق الإنسان. وأعرب عن قلقه بشكل خاص بشأن نظام (الكفالة)، فضلا عن ممارسة مصادرة جوازات سفر العمال المهاجرين، الذي اعتبره مصدرا للاستغلال وإساءة معاملة المهاجرين، وأوصى بإلغائها. بالإضافة إلى ذلك، كان قلقا بشأن استبعاد عاملات المنازل من قانون العمل، فضلا عن وجود كراهية للأجانب في البلاد وظروف العمل للمهاجرين الذين يعملون في بناء البنية التحتية لكأس العالم 2022. وأشار المقرر الخاص كذلك لمسؤولية البلدان التي ترسل المهاجرين إلى قطر، وكذلك مسؤولية القطاع الخاص. وأوصى بالتصديق على جميع المعاهدات الدولية ذات الصلة، فضلا عن إنفاذ وتعديل القانون المحلي .

واستقبلت **قطر** أيضا المقرر الخاص المعني بالإتجار في عام 2006 والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاء والمحاميين عام 2014.

لقد زار المقرر الخاص بالاتجار و الـ WGAD **البحرين**. ولا زالت طلبات زيارة كل من المهاجرين، وHRD وFoAA وكذلك زيارة المتابعة من قبل WGAD معلقة. وتم إلغاء زيارة التعذيب من قبل الحكومة في مناسبتين، آخرها في نيسان عام 2013، مع عدم وجود مواعيد بديلة مقترحة، مما أدى إلى الكثير من الجدل، وتعبير المقرر الخاص عن خيبة أمله .

إلا أن **الكويت** قد تلقت زيارة واحدة فقط من المقرر الخاص المعني بالعنصرية في عام 1996، وطلب واحد للزيارة من قبل المقرر الخاص بالاتجار عام 2005. وذلك على الرغم من حقيقة أنها أصدرت دعوة دائمة للإجراءات الخاصة في عام 2010 .

إن المقرر الخاص بالاتجار زار **عمان** في عام 2006، ومن المقرر أن تقوم FoAA بزيارة البلد في شهر سبتمبر 2014. وقبلت أيضاً طلب من المقرر الخاص ببيع الأطفال بينما لا زال طلب الزيارة من قبل HRD معلقاً .

لقد زار IJL **المملكة العربية السعودية** في عام 2002، ومن قبل المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة في 2008. كما أن طلبات الزيارة من قبل كل من التعذيب، الاتجار، Sumex، الدين، Freedex، WGAD، HRD وFoAA معلقة.

وزار المقرر الخاص المعني بالعنصرية دولة **الإمارات العربية المتحدة** في عام 2009، كما فعل المقرر الخاص المعني ببيع الأطفال. وزار السعودية أيضاً المقرر الخاص المعني بالاتجار في عام 2012، وIJL في عام 2014. وقد قبلت الإمارات العربية المتحدة طلب الدعوة من الفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ولكن لا تزال طلبات المقررين الخاصين بالتعليم وHRD معلقة.

في هذا السياق، أظهرت الإجراءات الخاصة اهتماماً بالانخراط مع دول الخليج، ولكن للأسف يتم ربط يديها عندما تواجه مقاومة مثل التي تظهر من المملكة العربية السعودية والبحرين. ومع ذلك، يمكن بالتأكيد أن تشجيع المقررين الخاصين للقيام بمهمة إلى الكويت، نظرا إلى أن هناك دعوة دائمة لهم. يجدر الأخذ في الاعتبار أيضا، أن المقرر الخاص المنتهية ولايته المعني بحرية الرأي والتعبير، السيد فرانك لارو، غالبا ما أجرى زيارات غير رسمية للبلدان. إن المناصرة والدعوة على هذه النقطة يعتمد بوضوح على شخصية المقررين الخاصين أنفسهم، ولكن هو بالتأكيد شيء يستحق التفكير .

فمن المستحسن أن يقوم المجتمع المدني بالضغط على جميع آليات الأمم المتحدة والدول وتشجيعهم على القيام بزيارات للبلاد .

5. الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات

المراجعات القادمة

يجب على **البحرين** أن تقدم تقريرها الرابع إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) في شباط عام 2018 .

يجب على **الكويت** أن تقدم تقريرها كدولة طرف إلى **اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية** (CCPR)في 2 تشرين الثاني 2014. كما ينبغي أن تقدم تقريرها إلى **اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** قبل 30 تشرين الثاني 2018. كما تتوقع **لجنة القضاء على التمييز العنصري** تقرير منها قبل 4 كانون الثاني 2016. كما أن **اللجنة الدولية لحقوق الطفل** (CRC) سوف تحتاج إلى 3 -6 تقارير مجتمعة (متأخرة) قبل 19 تشرين الثاني 2018. وأن تقدم تقريرا إلى **CEDAW** قبل تشرين الأول 2015.

يجب على **عمان** أن تقدم تقريرها المقبل **لـ CEDAW** قبل تشرين الاول عام 2015 .

كما يجب على **قطر** أن تقدم تقريراً إلى **لجنة مناهضة التعذيب** (CAT) من 03-28 تشرين الثاني 2014. كما ينبغي أن تقدم تقريرها إلى **القضاء على التمييز العنصري** قبل 21 آب 2015. كما تنتظر **CEDAW** تقرير قبل شباط عام 2018 .

وسيتم مراجعة دولة **الإمارات العربية المتحدة** من قبل **CRC** من 14 أيلول ولغاية 2 تشرين الأول عام 2015؛ حيث يتعين تقديم قائمة القضايا ما بين 2 و 6 شباط 2015 .

اجتمع الفريق العامل قبل دورة الجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية من 26-30 أيار عام 2014، في قصر ويلسون في جنيف. وعقدت الدورة 66 من اتفاقية حقوق الطفل في الفترة من 26 أيار - 13 حزيران عام 2014، أيضا في قصر ويلسون. وكانت الدورة 33 للجنة الفرعية لمنع التعذيب ما بين 2 – 6 حزيران 2014. كما سوف تعقد الجلسة 58 لـ CEDAW من 30 حزيران الى 18 تموز 2014 .

ويمكن الاطلاع على قائمة ملخصة من جميع الملاحظات الختامية المقدمة إلى دول الخليج منذ عام 2011

في الملحق 5 .

يجب أن يقوم المجتمع المدني بالدعوة للتوقيع والتصديق على جميع المعاهدات من قبل جميع دول الخليج وفقا للتوصيات التي قدمتها هيئات المعاهدات ولضمان أن تقدم التقارير في الوقت المحدد وبشكل كامل.

6. مجلس حقوق الإنسان

في خطابه أمام الدورة الـ 24 لمجلس حقوق الإنسان(HRC) ، ناقش الأمين العام **عقوبة الإعدام**، وأشار بشكل خاص إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، ذكر على وجه الخصوص إعدام الأطفال والمهاجرين، فضلا عن تهديد عقوبة الإعدام بالنسبة للأشخاص المثليين .(A / HRC / 24/23) LGBTI . وفي كلمتها الافتتاحية في الدورة نفسها، انتقدت المفوضة السامية الوضع المزري المستمر لحقوق الإنسان في **البحرين**. وفيما يتعلق بالانتقام (A / HRC 24/29) /والتعاون مع آليات الأمم المتحدة، ذكر الأمين العام حول البحرين حالات (محمد المسقطي، مريم الخواجة، الدكتورة ندى ضيف، الدكتور منذر الخور، جليلة السلمان وسعيد يوسف)، وفي السعودية حالات (عبد الله حامد من ACPRA)، ومن الإمارات العربية المتحدة حالة (الإمارات العربية المتحدة 94). وعلق أيضا على حالة محمد فهد القحطاني متابعاً إشارته السابقة إلى المدافع .

وذكر الأمين العام البحرين في تقريره حول **الأعمال الانتقامية** في الدورة (A / HRC / 21 HRC 21/18)، في سياق التشهير من قبل صحيفة بحرينية معروفة بحق المدافعين عن حقوق الإنسان الذين شاركوا في عملية الاستعراض الدوري الشامل. كما تابع أيضا قضايا عبد الهادي الخواجة، عبد الجليل السنكيس، حسن مشيمع، عبد الغني آلكنجة ونبيل رجب. أما بخصوص المملكة العربية السعودية، فقد أبرز الأمين العام قضايا محمد فهد القحطاني وفاضل المناصيف.

في الدورة 21 لمجلس حقوق الإنسان، أثارت المفوضية أيضاً مخاوف اتفاقية حقوق الطفل بشأن **العقاب البدني** كعقوبة للأطفال في المملكة العربية السعودية، وتبلغ هذه الممارسة إلى حد المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. (A / HRC / 21/25) (CID). في الواقع، أكد المفوض السامي استخدام **احتجاز الأطفال** لجرائم بسيطة، فضلا عن **ممارسات لمحاكمة الأطفال بموجب نظام البالغين** في قطر / A) HRC / 21/26).

وفي تقريره عن **عقوبة الإعدام** في الدورة نفسها، أفاد الأمين العام بأن البحرين قد ألغت تسعة أحكام إعدام

التي كانت قد صدرت في محاكمات جائرة. وناقش أيضاً تطبيق المملكة العربية السعودية لعقوبة الإعدام في جرائم لا تعتبر "الأكثر خطورة"، مثل الردة. وأشار إلى أن 79 شخصا قد أعدموا في السعودية في عام 2011، من بينهم العديد من المهاجرين. وعلاوة على ذلك، أكد أن الأحداث قد أعدموا في المملكة العربية السعودية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقد تم تنفيذ بعض الإعدامات على الملأ. وأشار الأمين العام أيضا بقلق إلى أنه في عام 2012، قد صوت البرلمان الكويتي لجعل التجديف جريمة يعاقب عليها بالإعدام (A / HRC / 21/29).

في الدورة 19 لمجلس حقوق الإنسان، خص نائب المفوض السامي البحرين بالذكر باعتبارها البلد الذي وقعت فيه انتهاكات حقوق الإنسان في سياق **الاحتجاجات السلمية**، وذكر بأنه من واجبات الحكومة تعزيز وحماية حقوق الإنسان . (A / HRC / 19/40)

وأشار الأمين العام لقضية **الانتقام** (A / HRC / 18/19) في الدورة 18 من مجلس حقوق الإنسان وسلط الضوء على حالات عبد الجليل السنكيس، حسن مشيمع، عبد الغني كناجة، عبد الهادي الخواجة ونبيل رجب في البحرين، فضلا عن حالة فاضل المناصيف في المملكة العربية السعودية. كما تناول **عقوبة الإعدام؛** بخصوص الحكم على الناشطين المؤيدين للديمقراطية في البحرين، وبسبب جرائم تتعلق بالمخدرات في الكويت والسعودية والإمارات العربية المتحدة. وعلاوة على ذلك قدم تقريراً حول فرض عقوبة الإعدام على القاصرين في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة (A / HRC / 18/20) .

ومع ذلك، فإن المناسبات التي تم خلالها إغفال دول الخليج من بعض التقارير أمراً مفاجئا. على سبيل المثال، فإن ملخص نقاش مجلس حقوق الإنسان المعني بتعزيز وحماية حرية التعبير على الإنترنت (A / HRC / 21/30) لا يشير إلى الخليج. ولم يتم ذكر قطر في ملخص النقاش الرفيع المستوى لمجلس حقوق الإنسان لتسليط الضوء ودراسة واقتراح الطرق التي يمكن فيها استخدام **الرياضة والأحداث الرياضية الكبرى**، ولا سيما الألعاب الأولمبية وأولمبياد المعاقين، لتعزيز الوعي والفهم العالمي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتطبيق المبادئ المنصوص عليها فيه (A / HRC / 20/10) على الرغم من أنه تم ذكر كل من البرازيل وروسيا مرتين. كما أن التقرير حول القوانين والممارسات وأعمال العنف ضد الأفراد التمييزية على أساس **التوجه الجنسي والنوع الاجتماعي** لهويتهم (A / HRC / 19/41) لا يذكر دول الخليج، ولم يتم ذكر الكويت ولو لمرة واحدة في (A / HRC / 19/41) لتقرير حقوق الإنسان **والحرمان التعسفي من الجنسية**. كما أن تقرير المفوضية بشأن سلامة **الصحفيين**، A / HRC / 24/23، لا يشير إلى الخليج. وتقارير (A / HRC / 23/22) بشأن **الاستنكاف الضميري عن الخدمة العسكرية**، و (A /

(HRC / 23/23) بشأن المرأة والجنسية، و(A / HRC / 25/25) بشأن العنف ضد النساء والفتيات جميعها لم تتحدث عن الخليج

الدول المعنية[9]

هناك عدداً من الدول التي أولت اهتماماً كبيراً ومستداماً لحالة حقوق الإنسان في دول الخليج، وخاصة للبحرين والمملكة العربية السعودية. ففي الدورة 26 لمجلس حقوق الإنسان، قامت سويسرا بالمبادرة لقيادة بيان مشترك من 47 دولة في إطار البند 2. وفي بيانها، اعترفت سويسرا بالجهود التي بذلتها حكومة البحرين، وخاصة من قبل مكتب أمين شرطة المظالم ووحدة التحقيق الخاصة، و لجنة حقوق الأسرى والمعتقلين، وإنشاء المؤسسات الوطنية. من ناحية أخرى، لاحظت سويسرا مع الدول الـ 47 الأخرى أن حالة حقوق الإنسان في البحرين لا تزال مسألة مثيرة للقلق الشديد. على وجه الخصوص، فإنها أعربت عن قلقها فيما يتعلق بحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات وعدم وجود ضمانات كافية للمحاكمة العادلة. وسلطت الضوء على المخاوف بشأن المظاهرات السلمية، استمرار مضايقة وحبس الأشخاص الذين يمارسون حقهم في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. وأخيرا، أثيرت حالات الحرمان التعسفي من الجنسية دون مراعاة الأصول القانونية. ودعا البيان الحكومة إلى إطلاق سراح جميع الأشخاص المسجونين بسبب ممارستهم لحقوقهم، والذين اعتقلوا بشكل تعسفي وفقا لـWGAD. ودعوا أخيرا المفوضية لإنشاء مكتب في البلد مع ولاية كاملة. وفي الدورة 25 لمجلس حقوق الإنسان، قدمت آيرلندا خلال البند 4 إشارة إلى البحرين وسويسرا إلى المملكة العربية السعودية. وفي الدورة 24 لمجلس حقوق الإنسان، ذكرت ايرلندا البحرين مرة أخرى، كما فعلت سويسرا، خلال البندين 4 و 2 باحترام. وخلال الدورة 23 لمجلس حقوق الإنسان، ناقشت النمسا والنرويج الوضع في المملكة العربية السعودية، فيما أشارت كل من سويسرا والنرويج وسلوفاكيا إلى البحرين. وأشارت سويسرا إلى استخدام عقوبة الإعدام في السعودية خلال دورة مجلس حقوق الإنسان الثانية والعشرين. وفي الدورة 21 لمجلس حقوق الإنسان ناقشت كل من سويسرا والنرويج وأيرلندا وسلوفاكيا وضع البحرين. كما ناقشت سويسرا المملكة العربية السعودية. وخلال الدورة 20 لمجلس حقوق الإنسان أعربت كل من النرويج واسبانيا وسويسرا والنمسا وايرلندا وسلوفاكيا عن أسفها إزاء الوضع في البحرين. كما أصدرت سويسرا بيان مشترك. وفي الدورة 19 لمجلس حقوق الإنسان، طرحت كل من كندا، الاتحاد الأوروبي والنرويج الوضع في البحرين، كما ذكرت النرويج المملكة العربية السعودية. وخلال البند 4 في الدورة 18، ذكر كل من الاتحاد الأوروبي وسويسرا والنرويج وأيرلندا البحرين، وأيضا ذكرت سويسرا

[9] بيانات الدول المعنية يمكن العثور عليها في الملحق

المملكة العربية السعودية. وفي الدورة 17 لمجلس حقوق الإنسان ناقشت سويسرا والولايات المتحدة الوضع في البحرين.

باختصار، منذ عام 2011، طرحت سويسرا الوضع في **البحرين** ما لا يقل عن ست مرات، ومرة واحدة جنبا إلى جنب مع 47 دولة أخرى، فضلا عن كونها المحرك الدافع لبيانين مشتركين. أما النرويج وأيرلندا قد ذكرتا الدولة خمس مرات في نفس الفترة. كما ذكرتها سولفاكيا ثلاث مرات والاتحاد الأوروبي مرتين، وكما تم تكرار القلق من جانب الولايات المتحدة واسبانيا والنمسا وكندا مرة واحدة على الأقل. وفي الوقت ذاته، طرحت سويسرا الوضع في **المملكة العربية السعودية** في أربع مناسبات، وقد فعلت ذلك كل من النرويج والنمسا مرتين .

موضوعيا، وقد أعلنت هذه البلدان اهتمامها في عدد من القضايا التي تتعلق بدول الخليج؛ **المثليين،** فقد أصدرت كل من النمسا وكندا وايرلندا البيانات؛ **المدافعين عن حقوق الإنسان** و**المجتمع المدني،** فإن النرويج وايرلندا قويتان بشكل خاص كما أنهما قويتان في دعمها لحقوق **المرأة؛** النرويج والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة جميعهم مناصرون أقوياء لحرية التعبير، في حين أن النمسا قوية حول **الصحافة؛** وتعارض سويسرا وكندا بشدة **زواج الأطفال**. فيما تهتم النمسا **بعقوبة الإعدام؛** وكندا صوتها عالٍ لحرية **الدين؛** وتقلق النمسا حول **الأقليات** وذكرت سويسرا أهمية **الاحتجاج السلمي.**

النرويج لديها سمعة بالإلتزام بمبادئ مجلس حقوق الإنسان، فضلا عن وجود فريق دبلوماسي ماهر وبكونها رائدة على مستوى العالم بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان. ويمكن أن يتم تشجيعها للنظر في أوضاع البلدان التي تم تجاهلها حتى الآن. وبالمثل، يمكن لموقف **النمسا** القوي حول الصحافة أن يكون عاملا لانخراطها مع الحالات الموجودة في دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان والكويت .

ايرلندا، على غرار النرويج، لديها سمعة بأنها نزيهة في مجلس حقوق الإنسان، وأبعد من ذلك، فهي رائدة ناشئة في المجتمع المدني. ومع ذلك، فإن تركيزها على البحرين قد يؤدي إلى إهمالها التام لدول الخليج الأخرى. وكانت الحكومة الايرلندية مؤخرا تحت النار في الإعداد المحلي عندما زارت الخليج في مهمة تجارية وهنأت الحكومة السعودية على انتخابها في مجلس حقوق الإنسان. ودافع رئيس الوزراء الايرلندي عن موقف الحكومة بالقول إن مجلس حقوق الإنسان كان المكان المناسب لمعالجة قضايا حقوق الإنسان .

تتمتع **سويسرا** بسمعة ممتازة لاتخاذها موقف مبدئي حول حقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان، و لم يكن يخشى أن تتخذ خطوات كانت دول غربية أخرى تخشى أن تقوم بها. ومع ذلك، فإنها لم تحشد بعد

نفسها بشكل كامل على الوضع في الخليج على النحو الذي حدث فيما يتعلق بالبحرين في عام 2012 و2013. ستكون أقوى إذا تم اقناعها بذلك.

على الرغم من بعض القضايا التي أبرزتها الدول، فقد كان عدم ذكر دول الخليج باستثناء البحرين والسعودية أمراً مخيباً للآمال. بشكل عام، فشلت الولايات في التصدي لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في معظم دول الخليج في مجلس حقوق الإنسان، سواء في بياناتهم من قبل الهيئة أو من خلال الإجراءات الرسمية مثل صنع القرارات. فوفقا لخطابهم، فإن بعض من البلدان المذكورة أعلاه يجب أن تكون أهدافا جيدة للمناصرة لأنها عبرت عن مصالح في القضايا ذات الصلة إلى دول الخليج .

فمن المستحسن أن يقدم المجتمع المدني معلومات إلى لجنة حقوق الإنسان المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في دول الخليج وتشجيع الدول على تقديم البيانات في مجلس حقوق الإنسان واتخاذ إجراءات رسمية من خلال القرارات.

7. الاستعراض الدوري الشامل (UPR)

سيتم عرض تفصيل التوصيات للبلدان، فضلا عن قوة هذه التوصيات أدناه. فقد تم وضع مقياس، استنادا إلى نظام تصنيف للتوصيات التي يستخدمها موقع معلومات الاستعراض الدوري الشامل، والذي يسمح لإسناد النقاط إلى البلدان التي قدمت التوصيات إليها على أساس كل من القوة وعدد من التوصيات، وبالتالي السماح لتحليل أفضل لعملية الاستعراض الدوري الشامل. ويمكن الاطلاع على هذا التحليل بعد التفصيلات حسب البلد.

البحرين

المراجعة التالية :

كانون الثاني 2017

الدول التي كانت الأقوى والأكثر صخبا في توصياتهم إلى البحرين هي: ألمانيا (27)، سلوفاكيا (24) و النمسا(37) ، أوروغواي (32)، جمهورية كوريا والنرويج و فرنسا (28 لكل منها)، سلوفينيا وبلجيكا (23 لكل منهما) وسويسرا (22)، وشيلي وإسبانيا (21 لكل منهما).

قدمت **النمسا** توصيات بشأن الزيارة التي قام بها المقرر الخاص بالتعذيب، والتصديق على معاهدة

ICCPR OPII (عقوبة الإعدام) فضلا عن التعذيب والعدالة وحرية الدين وحرية الإعلام والصحافة. وأوصت الأوروغواي بالتصديق على الصكوك القانونية الدولية التي البحرين ليست طرفاً فيها بعد وكذلك تمديد الدعوة المفتوحة إلى الإجراءات الخاصة، وإلى الإصلاح الديمقراطي والحوار، وحقوق المرأة والطفل، لا سيما فيما يتعلق بنقل الجنسية. وقدمت **جمهورية كوريا** التوصيات المتعلقة بالتعذيب وحقوق المرأة، فضلا عن توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق. وقدمت **النرويج** توصيات بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحرية الصحافة، وتوصيات لجنة تقصي الحقائق وحرية التجمع. كان **لفرنسا** نصيحة بشأن حالات الاختفاء القسري، والزواج القسري، وحريات التعبير والتجمع والتصديق على الصكوك الدولية. كما شجعت البحرين على السماح لزيارة المقرر الخاص لحرية التجمع وتكوين الجمعيات .

من بين مجموع التوصيات الـ188، رفضت البحرين 18 منها فقط (9.6٪)، مشيرة إلى أن النظام قد يكون مهتماً لخدمة حقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان. 11 من التوصيات المعنية بالتصديق على الصكوك الدولية، مثل البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، والعهد الخاص بالبروتوكولات الاختيارية، ونظام روما الأساسي. و6 معنية بعقوبة الإعدام. فيبدو أن البحرين ترفض التوصيات التي يمكن قياسها بشكل ملموس جدا، وتسعى لكسب الوقت في الأوضاع الأخرى.

الكويت

المراجعة القادمة :

كانون الثاني 2015

إن الدول التي قامت بعمل معظم وأقوى التوصيات للكويت هي:، النمسا (36)، فرنسا (32)، هولندا (29)، النرويج (28)، وإيطاليا (28)، تشيلي (28)، إسرائيل (24)، أسبانيا (21) ، سويسرا (21) وسلوفاكيا (21).

قدمت **النمسا** ثلاث توصيات حول اتفاقية سيداو، وتوصية حول العاملات المهاجرات، عقوبة الإعدام، نظام روما الأساسي والمهاجرين بشكل عام. وقدمت **فرنسا** توصيات حول حقوق المرأة والعنف ضد المرأة، والمصادقة على الاتفاقيات المتعلقة بانعدام الجنسية، وإلغاء عقوبة الإعدام، وإنشاء المؤسسات الوطنية، والعمل، والمجتمع المدني وتوجيه دعوة مفتوحة إلى الإجراءات الخاصة. أوصت **هولندا** بتشريعات بشأن العمالة، والمصادقة على الاتفاقيات المتعلقة بانعدام الجنسية، وإلغاء عقوبة الإعدام. كما أوصت **النرويج** بإصدار دعوة دائمة، والقضاء على التمييز في القانون وبرنامج الإسكان، وبإلغاء نظام الكفالة، وسحب التحفظات على المعاهدات وتقديم تقارير الاتفاقيات المتأخرة .

وكان التقييم القوي لإسرائيل هنا من خلال رفض ثلاثة من توصياتها، الأمر الذي يشير بأن الكويت قد لا

تكون مهتمة باتخاذ توصيات اسرائيل. فمن مجموع 160 توصية، رفض الكويت 27 (16.9٪)، وما لا يقل عن 11 منها حول عقوبة الإعدام. وستة حول حقوق المرأة. للأسف، معلومات الاستعراض الدوري الشامل لا يسجل التوصيات بشأن انعدام الجنسية والبدون باستمرار. حيث يتم تصنيفها تحت بند "الأقليات"، "طالبي اللجوء"، "الصكوك الدولية"، "عامة"، "أخرى" أو "عديمي الجنسية". على أية حال، فبلمحة خاطفة للتوصيات المرفوضة يتبين التأكيد بأن العديد منها تم رفضها بسبب تحدثها عن الموضوع. إن الدول التي حاولت معالجة أوضاع البدون هي: سويسرا والنرويج واسرائيل وفرنسا وهولندا وسلوفاكيا.

عُمان

المراجعة القادمة :

تشرين الأول 2015[10]

إن البلدان التي كانت الأكثر نشاطا حول الوضع في عمان في مجال حقوق الإنسان خلال الاستعراض الدوري الشامل هي: النرويج (36)، اسبانيا (28)، كندا (27)، السويد (26)، إيطاليا (24)، وأستراليا (21) والمملكة المتحدة، المغرب وفرنسا (لكل منها 20). إن جهود البرازيل وسلوفينيا والسودان كلها جديرة فيما يتعلق بجهود الدعوة في هذه الحالة؛ فأنهم كانوا أقل نشاطاً فقط بسبب أنه تم عرض عمان للاستعراض الدوري الشامل مرة واحد فقط حتى الآن .

وقدمت **النرويج** توصيات متعلقة بالعنف ضد المرأة والمساواة بين الجنسين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وحرية تكوين الجمعيات والمجتمع المدني، وحرية الصحافة، والصحافة، وإبطال نظام الكفالة. وقدمت **إسبانيا** توصيات بشأن المصادقة على المعاهدات، وتمديد دعوة مفتوحة إلى الإجراءات الخاصة، وتعزيز المؤسسات الوطنية، وعقوبة الإعدام ، والمساواة بين الجنسين وذوي الإعاقة. وقدمت **كندا** توصيات بشأن حقوق المرأة والطفل والعمل والعدالة وحرية التعبير. وقدمت **السويد** توصيتين حول الميول الجنسية والهوية الجنسية، واثنتين حول عقوبة الإعدام، وكذلك على حقوق المرأة، سيداو وحرية التعبير .

من بين 166 توصية، رفضت عمان فقط 12 توصية أي (7.2٪)، لكنها لم تستجب إلى 51 توصية (30.7٪). على وجه الخصوص، غالبا لا تستجيب عمان للتوصيات التي تكون صياغتها قوية، ومن دول لا تعتبر عادة من حلفائها، وفيما يتعلق بالمعاهدات الدولية. من بين 103 توصيات مقبولة، فقط 11 توصية كانت قوية جدا.

[10] ستخضع عمان لدورة المراجعة الدورية الشاملة الثانية في وقت كتابة هذا التقرير

قطر

المراجعة القادمة **:**

كانون الثاني 2019[11]

خلال الاستعراض في الدورة الثانية، فإن الدول التي كان موقفها قي حول قطر هي: النرويج وشيلي والبرازيل واسبانيا وسلوفينيا والمملكة المتحدة. على النقيض من الدورة الأولى، من المثير للاهتمام الإشارة بأن هولندا لم تقدم أية توصية، في حين انها قدمت 19 توصية خلال الاستعراض الأول لقطر. وقدمت **النرويج** توصيات بشأن حقوق المرأة (3)، المعاهدات الدولية (3)، العمل (2)، عملية الاستعراض الدوري الشامل (1) وعقوبة الإعدام (1). والمثير للدهشة، فقد قدمت توصية واحدة فقد حول المجتمع المدني، وواحدة حول المدافعين عن حقوق الإنسان. وقدمت **شيلي** توصيات بشأن التعذيب (2)، الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات (2)، حقوق الطفل (2)، الحقوق المدنية والسياسية (1)، والنساء (1). وقدمت **البرازيل** توصيات بشأن حقوق الطفل (3)، المعاهدات الدولية (3)، التعذيب (2)، حقوق المرأة (2)، والمهاجرين والحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والثقافية (1). وقدمت **إسبانيا** توصيات بشأن حقوق المرأة (2)، عقوبة الإعدام (2)، ظروف الاعتقال (1)، الاختفاء القسري (1)، التعذيب (1)، المعاهدات الدولية (1) والإجراءات الخاصة (1). وقدمت **سلوفينيا** توصيات بشأن حقوق المرأة (2)، حقوق الطفل (2)، الحقوق المدنية والسياسية (1)، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1)، الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات (1) وعقوبة الإعدام (19).

إن المعلومات حول عدد التوصيات المقبولة والمرفوضة خلال الدورة الثانية ليست متاحة بعد على الموقع.

المملكة العربية السعودية[12]

المراجعة القادمة :

نيسان 2018

قد تكون نيوزلاندا هدفا جيدا لأعمال الدعوة والمناصرة حول المملكة العربية السعودية، بعد أن سجلت 33 نقطة. أما البلدان الأخرى التي تقترب من نيوزلاندا هي: كندا (25)، النرويج (23)، سويسرا وفرنسا (كل منهما 19)، المكسيك (18) شيلي وإيطاليا والمملكة المتحدة (لكل منها 15). أما البرازيل، وهي الأكثر صخباً على دول الخليج الأخرى كانت غائبة بشكل ملفت.

وأوصت **نيوزيلندا** بالمصادقة على ICCPR، ICESCR و CEDAW. وقدمت توصيات أخرى تتعلق

11

[12] الأرقام الموجودة فقط حول دورة الأولى، حيث أن البيانات المتاحة من تشرين الأول2013 لا تكفي

بالمجتمع المدني، وحرية الرأي والتعبير والعمل والمهاجرين والتعذيب وعقوبة الإعدام. وأوصت **كندا** بالمصادقة على ICCPR و ICESCR ، وتطبيق أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية حقوق الطفل والمساواة بين الجنسين وسيداو، وحرية الرأي والتعبير. وقدمت **النرويج** توصيات بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة، فضلا عن السماح بزيارات الإجراءات الخاصة. وأوصت **سويسرا** بالمصادقة على ICCPR واتفاقية سيداو، بهدف حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني. كما قدمت توصيات بشأن حقوق النساء والتعذيب وعقوبة الإعدام. وأوصت **فرنسا** بالمصادقة على اتفاقية سيداو ونظام روما الأساسي، وكذلك قدمت توصيات في مجال حقوق المرأة والعدالة .

من بين جميع التوصيات التي كان مجموعها 113، رفضت المملكة العربية السعودية 20 منها (17.7٪). إن هذه التوصيات تعنى بشكل أساسي بالمعاهدات القانونية الدولية ، فضلا عن التعذيب والدين والنساء والأطفال وعقوبة الإعدام.

الإمارات العربية المتحدة

المراجعة القادمة :

تشرين الأول 2017

تعتبر فرنسا قوية جدا في توصياتها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وسجلت 50 نقطة في هذا النطاق. وتليها: النرويج (43)، النمسا (38) وسويسرا (30)، سلوفينيا (29)، شيلي وكندا (27 لكل منهما)، إيطاليا (26)، وكذلك بلجيكيا، البرازيل، المكسيك، هولندا، اسبانيا، السويد والمملكة المتحدة .

العديد من توصيات **فرنسا** معنية المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وكذلك حول العمال الأجانب، وحقوق المرأة، وعقوبة الإعدام، وحرية تكوين الجمعيات وحرية الرأي. وقدمت **النرويج** توصيات بشأن حقوق المرأة، والمؤسسات الوطنية، وحرية الرأي والتعبير والعمل والمدافعين عن حقوق الإنسان وحرية تكوين الجمعيات والتجمع. وأوصت **النمسا** بالمصادقة على اتفاقيات ICCPR، ICESCR ونظام روما الأساسي، وكذلك سحب التحفظات على المعاهدات الأخرى، وحول النساء والمدافعين عن حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، والمهاجرين وعقوبة الإعدام. كما أوصت **سويسرا** بالمصادقة على ICCPR، ICESCR وOP-CAT ، فضلا عن البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وإزالة التحفظات، كما قدمت توصيات حول عقوبة الإعدام .

رفضت دولة الإمارات العربية المتحدة 51 من 279 توصية تقدمت لها (18.3٪). علاوة على ذلك، لم تترد على 79 توصية (28.3٪). ومن التوصيات المرفوضة، 16 توصية معنية بعقوبة الإعدام، و 16 بالمعاهدات القانونية الدولية.

الدول التي تقدم التوصيات

النرويج، بالطبع، قوية حول جميع الدول الست. كما أنها أيضا قوية جداً فيما يتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان، حيث أن 13.6٪ من توصياتها يجري على الموضوع (مقارنة بـ 9.8٪ من توصياتها العامة). قد يستحق الأمر ضغط الوفد حول هذا الموضوع، خاصة فيما يتعلق بالكويت حيث لم يتم يذكر المدافعين عن حقوق الإنسان حتى الآن. إن النرويج هي الدولة الوحيدة التي كانت قوية سواء أثناء مجلس حقوق الإنسان أوالاستعراض الدوري الشامل .

إن **السويد** قوية أيضاً حول عمان والإمارات العربية المتحدة، ومتوسطة حول البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية، ولكنها صامتة حول الكويت. في الدورة 25 من مجلس حقوق الإنسان، أعربت السويد عن اهتمامها بحقوق الطفل، ويمكن أن يكون من المفيد الضغط عليها في هذه المسألة.

إن **النمسا**، وعلى الرغم من قويتها حول الكويت والإمارات والبحرين، إلا أنها لم تصدر أي توصية واحدة إلى عمان أو قطر. ومن الجدير بالذكر أن النمسا قدمت جميع توصياتها الثمانية إلى الإمارات العربية المتحدة خلال دورة الثانية، وبالمثل مع البحرين. لديها 16 نقطة فيما يتعلق بالدورة الأولى للمملكة العربية السعودية، وبالتالي قد يكون من المفيد التواصل معها خلال الدورة الثانية .

سويسرا صامتة حول عمان وقطر، على الرغم من كونها قوية حول بلدان أخرى. نظراً لموقفها القوي في مجلس حقوق الإنسان، فإن هذا الوضع شاذ وينبغي النظر فيه.

فرنسا قوية حول جميع الدول، وبشكل كبير حول دولة الإمارات العربية المتحدة، ولكن ضعيفة نسبياً حول قطر. **سلوفينيا** صوتها عالٍ حول الإمارات العربية المتحدة والبحرين، وربما قد تكون هدفا لحثها على الدعوة والمناصرة حول البلدان الأخرى. **اسبانيا** تبقى صامتاة تماماً حول المملكة العربية السعودية، على الرغم من أن توصياتها قوية إلى الدول الخمس الأخرى.

من المثير للاهتمام، بأنه على الرغم من عدم وجودها القوي في مجلس حقوق الإنسان حول دول الخليج، إلا أن بعض دول أمريكا اللاتينية كانت جيدة نسبياً حول المنطقة في الاستعراض الدوري الشامل. هناك مؤشرات تدل على أن دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي يمكن أن تكون هدفاً في مجال الدعوة والمناصرة حول الخليج .

أوروغواي قوية حول البحرين والإمارات العربية المتحدة في الاستعراض الدوري الشامل ولكنها لم تقدم توصيات إلى أي من الدول الأخرى. قد تكون من بين الدول التي يمكن التواصل معها حول هذا الموضوع. ففي مجلس حقوق الإنسان، كانت أوروغواي مناصرة للمجتمع المدني.

كانت **التشيلي** جيدة حول دول الخليج باستثناء عمان، حيث قدمت توصيات ضعيفة حتى الآن. ومع ذلك، فقد كانت قوية بشكل خاص حول قطر، على النقيض من الدول الأوروبية. تشيلي لديها أيضا سمعة

بالالتزام المبدئي في مجلس حقوق الإنسان، ومؤيدة معتمدة للعمل الخاص في كل بلد. وكانت أيضا من الدول الموقعة على البيانات المشتركة حول البحرين .

إن **البرازيل** التي كان صوتها عالٍ حول الكويت وعمان وقطر والإمارات العربية المتحدة، إلا أنها بقيت صامتة فيما يتعلق بالبحرين والمملكة العربية السعودية، وهو أمر يستحق التحقيق فيه. أما **المكسيك** فقد ظهرت بقوة حول المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، كما أنها مهتمة أيضا بالبحرين وقطر. وكانت أيضا من الدول الموقعة على البيان المشترك حول البحرين.

8. الخلاصة

لقد أظهرت هذه الدراسة أن جميع فروع آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، باستثناء الاستعراض الدوري الشامل، أظهرت وجود تحيز كبير نحو اتخاذ إجراءات بشأن البحرين. لقد اهتمت الآليات أيضا بالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ولكن كانت مهملة تقريبا لكل من قطر والكويت وسلطنة عمان بشكل خاص. من المتأمل أن تكون هذه الدراسة قد قدمت أيضا مؤشرات حول البلدان التي قد تكون أفضل للتواصل معها لأهداف الدعوة والمناصرة، وأن قد تساعد على تحسين الوضع المزري للسكان الذين يعيشون في ظل هذه الأنظمة الغير المتعاونة للغاية .

9. التوصيات :

1. قد تزيد عدد الإجراءات المتخذة بالتواصل والإعلام إذا تم توفير المزيد من المعلومات للإجراءات الخاصة من قبل المجتمع المدني. وينبغي أن تلتزم هذه المعلومات للمتطلبات التي وضعتها كل ولاية. إن توفير المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب يسهل عملية إصدار الاتصالات بشكل أسرع ويساعد على تناول أكبر عدد من الحالات. كما ينبغي توفير ما يمكن من المعلومات باللغة الإنجليزية .
2. على أعضاء المجتمع المدني، ولا سيما من البلدان التي اتُخِذت فيها إجراءات أقل لغاية الآن، محاولة ترتيب لقاءات مع أصحاب الولايات من أجل تزويدهم بالمعلومات والخطوط العريضة لحالة حقوق الإنسان والحالات ذات الصلة للعمل عليها.
2. حيثما كان ذلك ممكنا، فإنه من المستحسن الضغط على الحكومات لإرسال الموظفين الفنيين المبتدئين الناطقين بالعربية إلى مفوضية حقوق الإنسان من أجل زيادة القدرة على العمل في تلك اللغة.
3. في ضوء الندرة الواضحة للبيانات الصحفية حول حالات الانتقام، ولا سيما فيما يتعلق بعمان وقطر والكويت، فمن المستحسن أن يقدم المجتمع المدني معلومات للمكلفين بشأن هذه المسألة.
4. من المهم على أن يقوم المجتمع المدني، لا سيما في البلدان التي تصدر حولها تقارير سنوية قليلة من الإجراءات الخاصة ومجموعات العمل، بتوفير المعلومات ذات الصلة والمفصلة لهذه الآليات عن حالة حقوق

الإنسان في البلدان لتسهيل وزيادة عملها حول ذلك.

5. من المستحسن أن يضغط المجتمع المدني في دول الخليج على مجلس حقوق الإنسان لإنشاء المكاتب القطرية. خاصة أنه سيسهل ويزيد المشاركة المباشرة مع المجتمع المدني ومع القضايا الأكثر إلحاحا في البلاد.

6. من المستحسن أن يضغط ويشجع المجتمع المدني كل من آليات الأمم المتحدة والدول على القيام بزيارات للبلاد.

7. يجب على المجتمع المدني بأن يدعو للتوقيع على جميع المعاهدات والمصادقة عليها من قبل جميع دول الخليج وفقا للتوصيات التي قدمتها الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات ولضمان قيامها بتقديم التقارير في الوقت المحدد وبالكامل.

8. من المستحسن أن يقوم المجتمع المدني بتقديم معلومات إلى لجنة حقوق الإنسان المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في دول الخليج، وخاصة فيما يتعلق بتلك البلدان التي ظهرت قليلا في مجلس حقوق الإنسان وتشجيع الدول على إصدار بيانات في مجلس حقوق الإنسان واتخاذ إجراءات رسمية من خلال القرارات.